CODEX ALIMENTARIUS COMMISSION

A

Food and Agriculture Organization of the United Nations

World Health Organization

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 9 من جدول الأعمال **CX/EXEC 20/78/9**

يناير/كانون الثاني 2020

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والسبعون

مقر منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 10–14 فبراير/شباط 2020

ما يستجد من أعمال

التعامل مع حالات التعليق الاستثنائي لاجتماعات الدستور الغذائي

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1– مقدمة

1-1 في أكتوبر/تشرين الأول 2019، اضطرت لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية (لجنة التنسيق في دورتها الحادية والعشرين)، التي نُظمت في سانتياغو، شيلي، إلى تعليق جلستها قبل أن تكمل النظر في جدول أعمالها بسبب الحالة الأمنية التي كانت سائدة على الصعيد المحلي.

2-1 وقد أدّى الطابع غير المسبوق وغير المتوقع للظروف السائدة خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق إلى حالة قام فيها البلد المضيف وأمانة الدستور العالمي بالعمل يدًا بيد لتعديل النهج المعتمد في ما يتعلق بتنظيم الاجتماعات في محاولة لضمان استمرار سير أعمال الدورة بشكل آمن ومثمر. ورغم الجهود المبذولة، لم يتسّن في نهاية المطاف الحفاظ على بيئة آمنة للمشاركين، وتعيّن تعليق أعمال الدورة.

3-1 ويمكن لجميع الجهات المعنية (الأمانات المضيفة وأمانة الدستور الغذائي والوفود) استخلاص عدد من الدروس من هذا الوضع للتأهّب للحالات الأمنية التي قد تنشأ.

4-1 وإن أمانة الدستور الغذائي على اتصال بوحدة الأمن التابعة للمنظمة لمتابعة هذه المسألة، وستتيح حلقة العمل المقبلة للأمانات المضيفة[1] الفرصة لمناقشتها مع البلدان المضيفة، وإن كانت هذه الوثيقة لا تتناول ذلك بشكل صريح.

5-1 وعقب تعليق أعمال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق، أبدى الأعضاء اهتمامًا كبيرًا باعتماد تقرير العمل الذي تم إنجازه وكذلك بإيجاد وسيلة لإكمال البنود العالقة المدرجة على جدول الأعمال.

[1] من المقرر انعقادها يومي 28 و29 مارس/آذار 2020.

6-1 وأبرز ذلك الحاجة إلى وجود عمليات لتيسير استمرار عمل الدستور الغذائي عندما يتم بشكل مفاجئ تعليق العمليات المعتادة. وتقدّم هذه الوثيقة ملخصًا للنُهج التي اتُبعت بعد الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق من أجل: (1) اعتماد تقرير البنود التي جرت مناقشتها في الاجتماع المنعقد بحضور الأعضاء (القسم 2)؛ (2) واعتماد تقرير عن العمل الذي تعذر تناوله خلال الدورة (القسم 3).

2- اعتماد البنود التي جرت مناقشتها في الاجتماع المنعقد بحضور الأعضاء

1-2 اقترح المنسق الإقليمي/الرئيس، سعيًا إلى اعتماد تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق، العمل بالمراسلة باستخدام أدوات إلكترونية، وهو ما وافق عليه المشاركون في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق. وقد أدى ذلك إلى النجاح في اعتماد تقرير البنود التي تم تناولها في الدورة الحادية والعشرين ونشره في ديسمبر/كانون الأول 2019.[2]

2-2 وبالنسبة إلى هذا الاعتماد الإلكتروني الأول لأحد تقارير الدستور الغذائي، بُذلت جهود لضمان بقاء العملية أقرب ما يمكن إلى العملية المتّبعة لاعتماد تقرير في اجتماع منعقد بحضور الأعضاء، إذ قدّم الرئيس توجيهات مماثلة في ما يتعلق بضرورة التركيز على المسائل الجوهرية واقتراح بدائل نصّية محددة وليس مجرد إبداء تعليقات عامة. وأرسل تعميم يستعرض العملية المتعددة الخطوات التي يتعين اتّباعها، إلى جميع المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق للشروع في اعتماد التقرير. وكان نظام التعليقات الإلكتروني الأداة الرئيسية التي استخدمت لتيسير التعليق على مشروع التقرير الذي أعدّته أمانة الدستور الغذائي.

3-2 وأبرزت العملية جدوى اعتماد التقرير عن طريق المراسلة ولكنّها أشارت أيضًا إلى بعض التحديات. فمن الناحية الإيجابية، تسنّى اعتماد التقرير؛ وأضفت وظيفة نظام التعليقات الإلكتروني، التي سمحت للمشاركين بالاطّلاع على تعليقات الآخرين عند تقديمها، بعدًا آنيًا على عملية اعتماد التقرير؛ وبالنسبة إلى جميع بنود جدول الأعمال التي تم الانتهاء من تناولها، كانت عملية الاعتماد عملية مباشرة. ومن بين التحديات التي تمت مواجهتها اعتماد تقرير بنود جدول الأعمال التي لم يجرِ تناولها إلاّ جزئيًا، ولا سيما البند 6 المتعلق بأعمال الدستور الغذائي ذات الصلة بالإقليم. وأظهر ذلك ضرورة النظر بعناية في قيمة إدراج البنود التي لم يجرِ تناولها إلاّ جزئيًا في تقرير جلسة معلّقة، وإيجاد توازن بين إبراز المناقشات التي جرت بالطريقة الأمثل وتيسير اعتماد التقرير.

4-2 وأُبقي على الجداول الزمنية لعملية الاستعراض قصيرة نسبيًا لضمان المضي قدمًا بطريقة مناسبة من حيث التوقيت في عملية الاعتماد المتعدد الخطوات. وبذل الأعضاء والمراقبون قصارى جهدهم لاحترام هذه الجداول الزمنية رغم ملاحظة بعض الانزعاج بالنظر إلى أن تقديم تعقيبات سريعة عن طريق نظام التعليقات الإلكتروني لا يشكل الممارسة المعتادة.

5-2 وتعيّن على كل من الرئيس والأمانة تخصيص وقت أكبر للعمل بطريقة إلكترونية كما تعيّن مراعاة الوقت المخصّص لترجمة التنقيحات. وكانت هناك حاجة إلى إتاحة المزيد من الوقت للتوصّل إلى توافق في الآراء عندما تعذّر إجراء مناقشات مباشرة. كما كان من الصعب بالنسبة إلى الرئيس إظهار أنه يتم النظر في التعليقات كافة على قدم المساواة عند الاعتماد على وسيلة اتصال غير متزامنة وأحادية الأبعاد – وهي الكلمة المكتوبة.

6-2 واستعانت عملية الاعتماد بالتكنولوجيا الأكثر توافرًا بسهولة، وهي نظام التعليقات الإلكتروني. ومع ذلك، ففي المستقبل، سواء أتعلّق الأمر بمواجهة ظروف استثنائية أو باللجان التي تعمل بالمراسلة، قد تؤدي تكنولوجيات إضافية مثل الندوات الإلكترونية/المؤتمرات عن طريق التداول بالفيديو/ قاعات الاجتماعات الافتراضية (متعددة اللغات)

[2] الوثيقة REP 20/LAC

وتوفير ترجمة آلية آنية للتعليقات المكتوبة ضمن إطار الأدوات القائمة مثل نظام التعليقات الإلكتروني أو المنتدى الإلكتروني، إلى تيسير التفاعل وتسريع وتيرة الإنجاز.

3- التعامل مع بنود جدول الأعمال التي لم ينظر فيها

3-1 بعدما تعذر على لجنة التنسيق في دورتها الحادية والعشرين إكمال النظر في جدول أعمالها، كانت البلدان الأعضاء المشاركة حريصة جدًا على إكمال مناقشاتها، لا سيما في ما يخص بنود جدول الأعمال الحرجة من حيث الوقت مثل أعمال الدستور العالمي ذات الصلة بالإقليم، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014–2019، ووضع خطة العمل الإقليمية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025.

3-2 وقد طرح ذلك تحديًا بالنسبة إلى المنسّق الإقليمي/الرئيس وأمانة الدستور الدستور لعد إتاحة فرصة للدورة لإنشاء آلية للعمل بين الدورات. وبالنظر إلى هذه الحالة الاستثنائية، اتُفق على اقتراح أن تكمل الدورة الحادية والعشرون للجنة التنسيق عملها بالمراسلة على أساس عدم الاعتراض.

3-3 ويدعم أعضاء إقليم لجنة التنسيق حتى الآن هذا النهج بشدة، ويرغبون أيضًا في الوقت ذاته في ضمان اتباع الإجراءات وتنفيذ العملية بطريقة شفافة. وبات أعضاء اللجنة متفقين الآن على إكمال مناقشات دورتها الحادية والعشرين بالمراسلة، باستخدام الخبرة السابقة والجارية التي اكتسبتها اللجان الأخرى التي تعمل بهذه الطريقة. ويمكن لهذه التجربة أن تساهم أيضًا في المناقشات الجارية في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بشأن اللجان التي تعمل بالمراسلة.

3-4 ونظرًا إلى عدم وجود إجراءات رسمية للتعامل مع بنود جدول الأعمال التي لم ينظر فيها بعد حدوث توقف غير متوقع لدورة ما، يتم تطبيق آلية العمل هذه بشكل استثنائي. وينبغي عدم اعتبار ذلك بمثابة تحديد أي أسبقية من حيث استخدام آليات العمل بالوسائل الإلكترونية من دون توصية من اللجنة/الهيئة في الحالات التي أتيحت فيها للجنة فرصة إكمال أعمال دورتها كما هو مقرّر.

4- الخلاصة

4-1 يمكن حدوث حالات غير متوقعة تمنع اجتماعًا من اجتماعات الدستور الغذائي من العمل حسبما هو مقرر. وتتمثل الأولوية في مثل هذه الحالات في ضمان سلامة جميع المشاركين في الاجتماع. وينبغي للدروس المستخلصة من الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق أن تؤدي إلى استعراض الأعمال التحضيرية للبلدان المضيفة وأمانة الدستور والوفود ومسؤولياتها وإجراءاتها للتقليل من المخاطر المحتملة، وإن أمانة الدستور الغذائي تتخذ بالفعل خطوات في هذا الصدد.

4-2 وللتقليل إلى أدنى حدّ ممكن من أثر حالات التعليق غير المتوقع لاجتماعات الدستور الغذائي على عمل هذا الأخير، يتعين التحلي بالمرونة واستخدام آليات العمل المتاحة لتيسير إنجاز العمل، حتى وإن لم يتم وضعها لحالات من هذا القبيل.

4-3 ونظرًا إلى أن حالات كتلك التي حدثت خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق نادرة لحسن الحظ ولا يمكن التنبّؤ بها أيضًا، قد لا يكون من الضروري أو من المفيد وضع توجيهات إجرائية محددة، بل بالأحرى جعل جميع الأطراف المعنية على علم بإمكانية حدوث مثل هذه الحالات وبعد ذلك السماح لها باستخدام الأدوات المتاحة بمرونة لكفالة السلامة أولًا ثم اختتام منظّم لأعمال الدورة المعنية.

4-4 ويمكن النظر في إدراج وضع توجيهات غير رسمية لمثل هذه الحالات، تتطلّب أن تكون أي خطوات متخذة شفافة تمامًا وتشاركية، في كتيبات للحكومات المضيفة والرؤساء.

5- التوصيات

5-1 قد ترغب اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والسبعين في النظر في التوصيات التالية:

1- الإقرار بالتحديات الصعبة التي يواجهها المنسّق الإقليمي والأمانة المضيفة والمشاركون وأمانة الدستور الغذائي في ما يتعلق بسير أعمال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والإعراب عن التقدير للجهود التي بذلها المنسق الإقليمي لضمان أمن جميع المشاركين وبعد ذلك اعتماد تقرير الدورة بالاستعانة بالوسائل الإلكترونية؛ .

2- الأخذ علمًا بالجهود الجارية لإكمال المناقشات بشأن جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين للجنة التنسيق بالمراسلة، مع التذكير بأن هذه الحالة هي حالة استثنائية، وبينما تنبغي الإشادة باهتمام الأعضاء باختتام مناقشاتهم، ينبغي عدم اعتبار هذه العملية إجراءً موحدًا داخل الدستور الغذائي؛

3- تشجيع أمانة الدستور الغذائي على العمل مع الأمانات المضيفة لضمان وجود وعي وتأهّب لمواجهة حدوث حالات أمنية محتملة في اجتماعات الدستور الغذائي؛

4- الطلب إلى أمانة الدستور الغذائي التأهب إلى أقصى قدر ممكن للتعامل مع الحالات الاستثنائية في حال ظهورها في المستقبل.